الفصل الثاني : صندوق النقد الدولي

محتوى الفصل :

أولا : لمحة عن صندوق النقد الدولي

ثانيا : مـــــــوارد الصندوق

ثالثا : دور صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي العالمي و ضمان استقراره

رابعا : دور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية و الاقتصادية 2008

خامسا : تقييم دور صندوق النقد الدولي

أولا : لمحة عن صندوق النقد الدولي

لقد أحدثت المستجدات الاقتصادية و المالية التي شهدها النصف الأول من عقد التسعينيات من القرن الماضي تحولا في دور صندوق النقد الدولي من خلال تدخله لوضع حد للازمات العالمية المالية و التي عصفت العديد من اقتصاديات الدول الأسيوية و الأمريكية (الأزمة المالية 2007-2008 التي انفجرت على اثر تمادي البنوك الأمريكية في منح رهونات عقارية) هذه الأخيرة و التي أحدثت شللا كبيرا في الكثير من قطاعات الاقتصاد العالمي و كانت سببا في إبطاء معدلات النمو الاقتصادي ، إزاء هذا الوضع الذي عجز الصندوق عن إيقاف انتشاره و زحفه برزت الدعوة و الحاجة إلى إعادة النظر في قواعد إدارة النظام المالي العالمي تحت إشراف صندوق النقد الدولي باعتماد إجراءات تصحيحية على آلية عمله و نظام حوكمته لجعله قادرا على توفير السيولة و التنبؤ بالأزمات .

1- تعريف صندوق النقد الدولي :

هو وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة ، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي . يقع مقره في واشنطن ، يديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا ، هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي – أي نظام المدفوعات الدولية و أسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة ، كما يستهدف :

- منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة .
- تعزيز التعاون الدولي في الميدان النقدي .
- ضمان الاستقرار المالي ، و تسيير التجارة الدولية.
- تشجيع العمالة المرتفعة و النمو الاقتصادي القابل للاستمرار و الحد من الفقر في مختلف بلدان العالم .

كما يعتبر المسؤول أمام بلدانه الأعضاء التي تكاد تغطي العالم بأسره حيث يبلغ عدد أعضاؤه **189 بلدا عضوا.**

2- ظروف نشأة صندوق النقد الدولي :

اتسمت مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية بانتشار الحروب التجارية و اقتصار التبادل التجاري على المعاملات الثنائية و لجوء العديد من الدول إلى فرض القيود الكمية و السعرية على التجارة الخارجية ، كما أنه لم يكن هناك نظام متفق عليه لتعديل أسعار الصرف خاصة بعد عجز الدول عن الرجوع إلى قاعدة أو نظام الذهب بعد أزمة الكساد العظيم 1929 ، حيث اتجهت الكثير من الحكومات إلى سياسة تخفيض قيمة العملة بهدف إنعاش تجارتها الخارجية و كسب ميزة تنافسية على الدول الأخرى (إفقار الجار) .

إن هذه الممارسات غير المشروعة أثرت على معدلات نمو التجارة الدولية التي شهدت تراجعا ملحوظا و أبطات حركات تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل مما دفع الدول إلى تكثيف جهودها لوضع حد لمثل هذه الممارسات و البحث عن آليات و تنظيمات جديدة تدعم استقرار النظام الاقتصادي و المالي العالمي بصياغة قواعد نظام نقدي دولي جديد مبنية على أسس محددة و مبادئ ثابتة ، و هذا ما جسده الاجتماع الذي انعقد في 1944 في مدينة **نيوهامبشر** بالولايات المتحدة الأمريكية و الذي يطلق عليه إصلاحا : مؤتمر **بروتن وودز** ، حيث أوصى البيان الختامي له بـــ :

* رفض العلاقات التجارية الثنائية (اتفاقيات الدفع الثنائية) .

* ضرورة تعزيز التعاون النقدي الدولي و الرقابة على التحركات الرأسمالية بإنشاء هيئتين مؤسساسيتين هما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

و بتوقيع 29 دولة على اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي ولد هذا الصندوق عام 1945 ، و مارس نشاطه في 1947 .

3- الأهداف التأسيسية لصندوق النقد الدولي :

- تعزيز و تكثيف التعاون النقدي الدولي بإنشاء مؤسسة دائمة تضمن التعاون و التشاور في حل مختلف المشاكل النقدية الدولية.

- تسهيل و تيسير النمو و التوسع المتوازن في التجارة الدولية للمساهمة في تحقيق مستويات عالية من العمالة و الدخل.

- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف و تجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات و مساعدة الدول الأعضاء على إحداث التصحيحات المنتظمة لاختلالات ميزان المدفوعات.

- المساهمة في إقامة نظام مدفوعات متعددة الأطراف خاص بالمعاملات الجارية، و التخفيف من القيود المفروضة على الصرف الأجنبي التي تسببت في عرقلة نمو التجارة الدولية.

- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفهم لاستخدامها في تصحيح وضعية ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى سياسات و إجراءات قد تضر بالاقتصاد القومي للبلد أو الاقتصاد العالمي.

- تقديم المشورة و المساعدة الفنية و التدريب في مجالات خبرة الصندوق المرتبطة خاصة بالمجال النقدي و المالي الى حكومات الدول الأعضاء و بنوكها المركزية.

ولتحقيق هذه الأهداف يقوم الصندوق بـــ :

* مراقبة التطورات و السياسات الاقتصادية و المالية في البلدان الأعضاء.

* تدخل الصندوق على عدة مستويات في ظل تراجع أسعار النفط و تأثيرها على الاقتصاديات القطرية و على الاقتصاد العالمي .

* تقديم المساعدة الفنية و التدريب في مجالات خبرة الصندوق الى حكومات البلدان الأعضاء و بنوكها المركزية.

4- الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي :

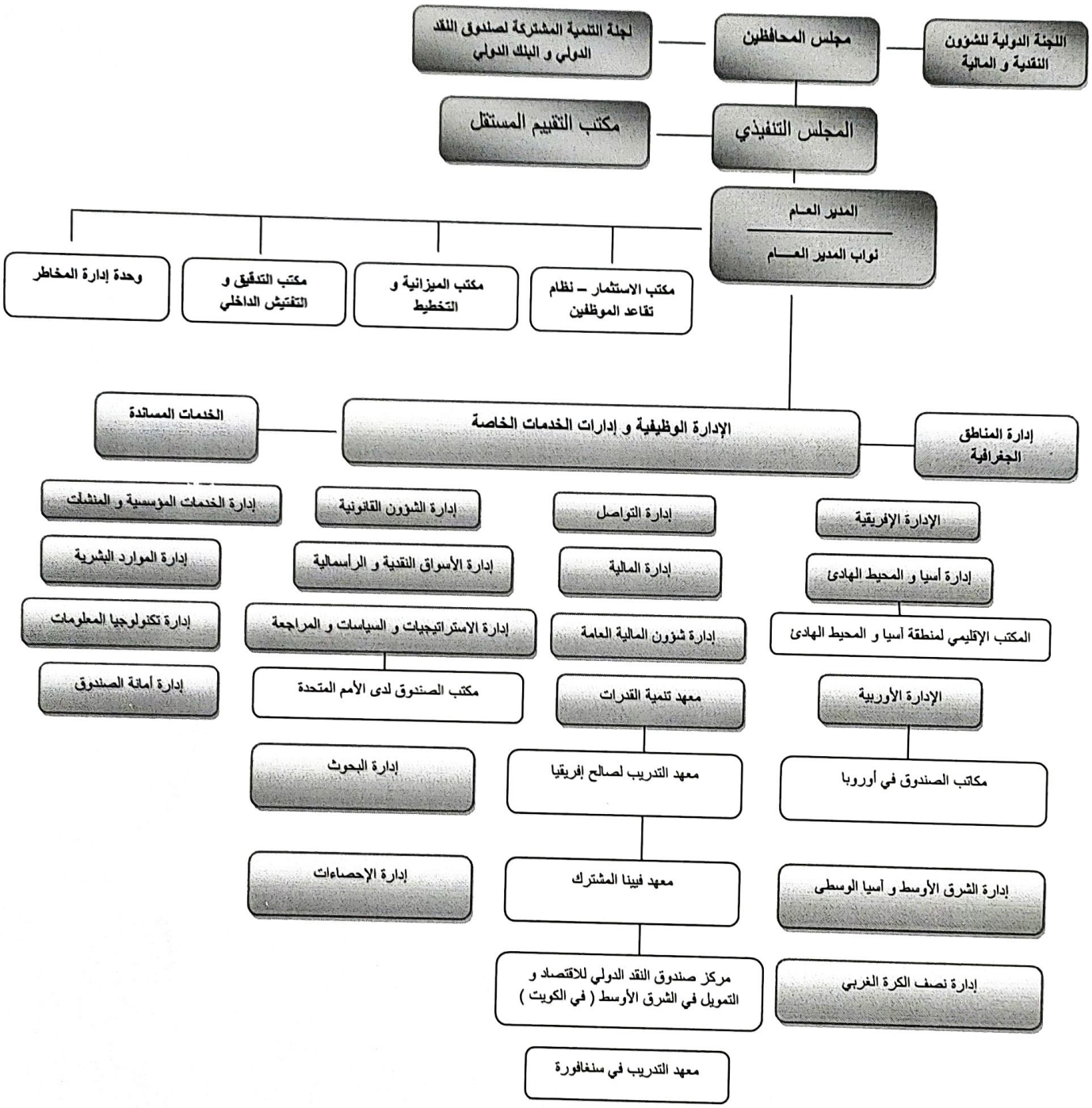

ثانيا : مـــــــــوارد الصندوق

تأتي موارد الصندوق من بلدانه الأعضاء ، و على الأخص مما تؤديه من مدفوعات لسداد اشتراكات العضوية التي غالبا ما تعكس حجم الاقتصاد في كل بلد ، و يمكن حصر أهم مصادر تمويل الصندوق في :

1- الحصص Quota

تخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة محددة تقوم في الأساس على مركزه النسبي في الاقتصاد العالمي ، و تحدد حصة كل بلد عضو الحد الأقصى لالتزاماته المالية اتجاه الصندوق ، كما تحدد قوته التصويتية ، و تؤثر على حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق .

تتحدد حصص البلدان الأعضاء بحسب الآلية الجديدة المقترحة لحساب الحصص تكون حصة العضو عبارة عن متوسط موزون لأربعة عناصر أساسية تشمل وزنا قدره 50 % للناتج المحلي الإجمالي للعضو ، و 30 % للمتوسط السنوي للمدفوعات و المتحصلات الجارية " ممثلة في السلع و الخدمات و الدخول و التحويلات " في ميزان مدفوعات العضو (درجة الانفتاح) ، و وزن 15 % للتقلبات في المتحصلات الجارية و صافي تدفقات رؤوس الأموال للعضو(مدى التغير الاقتصادي) ووزن 5 % لمتوسط احتياطات الدولة خلال 12 شهرا و تشمل احتياطات العضو من النقد الأجنبي .

و للحصص دورا فعالا في الصندوق فتحدد حصة البلد العضو من الجوانب الأساسية في علاقته المالية و التنظيمية مع الصندوق و منها :

* **الاشتراكات Subscriptions** أنصبة الحصص : يحدد اشتراك حصة البلد العضو الحد الأقصى لحجم الموارد المالية التي يلتزم بتقديمها للصندوق .

* **القوة الصوتية VOTING POWER** : نصيب الأصوات تمثل حصة البلد العضو عاملا أساسيا في تحديد قوته التصوتية في قرارات الصندوق.

* **التمويل المتاح Access to Financing** : تحدد حصة البلد العضو حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق (أي حدود استفادته من الموارد) .

2- الاقتراض :

1.2- **اتفاقيات الاقتراض الدائمة** :يستطيع الصندوق الاقتراض بصفة مؤقتة لتكميل موارده المستمدة من الحصص ن و أهم مصدر تمويلي مساند للحصص العضوية هو " الاتفاقات الجديدة للاقتراض " NAP" – New Arrangements to Borrow" التي يمكن أن تتيح موارد مكملة تصل إلى **182 مليار** وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي **253 مليار** دولار أمريكي).

* **الاتفاقات العامة للاقتراض General Arrangements to BORROW – GAP** – التي تم إنشاؤها في عام 1962 و تم توسعتها في سنه 1983 من حوالي 6 مليار و ح س خ إلى 17 مليار و ح س خ و يشارك فيها أحد عشر مشتركا (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة و سويسرا أو بنوكها المركزية) إضافة إلى السعودية .

* **الاتفاقات الجديدة للاقتراض New Arrangements to BORROW – NAP** :استحدثت في عام 1997 و يشارك فيها 25 بلدا و مؤسسة مع إضافة 13 بلدا جديدا في أفريل 2010 و تمثل الاتفاقات الجديدة للاقتراض أهم مصدر مساند لحصص العضوية ، حيث تم توسيع نطاقها في عام 2009 و يمكنها إتاحة موارد مكملة تصل إلى 370 مليار وحجة حقوق سحب خاصة (حوالي 560 مليار دولار أمريكي).

2.2- **اتفاقيات الاقتراض الثنائية :** منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية وقع الصندوق عددا من اتفاقيات الاقتراض الثنائية ، و تمت الجولة الأولى من هذه الاتفاقيات في الفترة 2009-2010 و استخدمت لتمويل الالتزامات المتعهد بها في ظل الاتفاقات التي يدعمها الصندوق و التي تمت الموافقة عليها قبل تفعيل الاتفاقيات الجديدة للاقتراض لأول مرة (التزامات ما قبل اتفاقات الاقتراض الجديدة) .

3- أرباح مبيعات الذهب :

ظل دور الذهب محوريا في النظام النقدي الدولي إلى غاية انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة في عام 1971 و بدا هذا الدور ينحسر بالتدريج ، غير أن الذهب لا يزال واحدا من الأصول المهمة في احتياطيات عدد من البلدان ، و لا يزال الصندوق من اكبر حائزيه الرسميين على مستوى العالم ، مما يجعل الصندوق ثالث اكبر الحائزين الرسميين للذهب في العالم .

1.3- **مبيعات الذهب في الصندوق :** أوصت لجنة محافظي الصندوق في 1975 على بيع سدس حيازة الصندوق من الذهب بالمزاد و هو ما يعادل 25 أوقية على أن توجه الأرباح إلى مساعدة الدول النامية ، و جاء ذلك منسجما مع تناقض دوره في نظام النقد الدولي و استمر ذلك إلى غاية 07 ماي 1980 ، و تماشيا مع النموذج الجديد لدخل الصندوق ، الذي تم الاتفاق عليه في أفريل 2008 وافق المجلس التنفيذي للصندوق في 18 فيفري 2009 على عمليات بيع للذهب لا تتجاوز 403.3 أطنان مترية ، أي ثمن مجموع حيازات الذهب لدى الصندوق في ذلك الوقت ، و سوف تساعد الموارد المتولدة عن عمليات بيع الذهب على تعزيز قدرة الصندوق على الإقراض بشروط ميسرة .

2.3- توجيهات المجلس التنفيذي بشأن مبيعات الذهب :

أكد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المبدأ طويل الأمد الذي ينص على أن مسؤولية الصندوق النظامية هي تجنب إحداث اضطرابات من شأنها التأثير سلبا على حائزي الذهب و منتجيه ، و كفاءة عمل سوق الذهب ، و تحقيقا لهذا الهدف ، اعتمد المجلس التنفيذي في فيفري 2008 التوجيهات التالية التي تحكم مبيعات الذهب المتوخاة :

* ينبغي أن تقتصر مبيعات الذهب حصريا على مقدار الذهب الذي اكتسبه الصندوق منذ التعديل الثاني لاتفاقية تأسيسه.

* ينبغي استكشاف إمكانية بيع الذهب لواحد أو أكثر من الحائزين الرسميين و ينطوي البيع على ميزة إعادة توزيع حيازات الذهب الرسمية دون تغيير مجموعها الكلي .

* ي حالة عدم وجود اهتمام كاف من الحائزين الرسميين بشراء الذهب من الصندوق ، يصبح بيع الذهب في السوق على مراحل تدريجية هو انسب الطرق لعمليات البيع المحتملة ، و هو نفس المنهج الذي نجح تطبيقه المشاركون في " اتفاقية البنوك المركزية بشأن الذهب " على مدار عدة سنوات .

* من الضروري أن تقوم مبيعات الذهب التي يجريها الصندوق إطار قوي للحكومة و الرقابة ، مع درجة عالية من الشفافية و ينبغي اعتماد إستراتيجية اتصال واضحة و شفافة، بما ينطوي عليه ذلك من رفع تقارير خارجية منتظمة عن المبيعات من اجل طمأنة الأسواق إلى إتمام المبيعات على نحو مسؤول .

4-اعتماد إطار جديد لإصدار السندات للقطاع الرسمي (استحداث قروض جديدة لزيادة حجم الإقراض) :

أعلن المجلس التنفيذي للصندوق في 1 جويلية 2009 على اعتماد إطار ينظم إصدار السندات للدول الأعضاء و بنوكها المركزية بهدف تعزيز قدرة الصندوق على تامين الموارد الكافية و زيادة قدرته على تقديم مساعدات سريعة للدول الأعضاء عند الحاجة لتمكينها من التصدي المباشر لأثار الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية و دعم مشاريع الاستثمار.

5- حقوق السحب الخاصة :

تم التوصل إلى اتفاق حول خلق إضافة حقيقية صافية إلى الاحتياطات الدولية أطلق عليه اسم حقوق السحب الخاصة

1.5- تعريف حقوق السحب الخاصة : DTS (Droit de tirage spéciaux) :

هي قيود دفترية تقيد لحساب الدول الأعضاء كل حسب حصته لدى الصندوق ، يجوز استعمالها لتسوية المدفوعات الخارجية متعددة الأطراف بين الدول ، و عملة احتياط عالمي ، مشكلة من سلة من العملات العالمية التي تحدد بأوزان محددة تناسبيا مع حجم الاستخدام و حجم الاقتصاديات التي تمثلها مع العلم أن هذه الأوزان تتغير من فترة إلى أخرى حتى تعكس التغير النسبي الحاصل في الاقتصاد العالمي .

2.5- دور حقوق السحب الخاصة :

أنشئ الصندوق حقوق السحب الخاصة كي تدعم نظام **بريتون وودز** لأسعار الصرف الثابتة ، و كان البلد الذي يشارك في هذا النظام يحتاج إلى احتياطات رسمية يمكن استخدامها لشراء العملة من أسواق النقد الأجنبي .

3.5- خصائص حقوق السحب الخاصة : تتلخص فيما يلي :

- يتمتع كل عضو بحق الإسهام في نظام السحب الخاصة و هي تدفع بفائدة واحدة لجميع الحائزين عليها .

- تكون حصة كل دولة في حقوق السحب الخاصة بنسبة حصتها في رأس مال الصندوق ..

- تستخدم حقوق السحب الخاصة للحصول على عملات قابلة للتحويل و لا يمكن استخدامها للحصول على الذهب

- كل عضو ملزم بأن يقبل هذه الحقوق إذا قدمها عضو آخر ووقع عليه اختيار الصندوق .

- لا تستخدم حقوق السحب الخاصة في المعاملات بين الأطراف ذات الصفة الخاصة، إذ يسري استخدامها فقط بين الحكومات و المؤسسات الرسمية كالمصارف المركزية .

- تستخدم حقوق السحب الخاصة لتمويل العجز في ميزان المدفوعات و ليس لتغيير مكونات احتياطي الدولة.

- لا يمكن استخدام حقوق السحب الخاصة في الأسواق المالية مباشرة تجنبا للمضاربة .

- لا يجوز للدول الأعضاء منح مساعدات و معونات خارجية باستخدام حقوق السحب الخاصة ، أو استخدامها في ضمان القروض ، و إن كان ذلك ممكن نوعا ما .

- تعد حقوق السحب الخاصة وسيلة دفع دولية مكملة للاحتياطات الأخرى.

4.5- تحديد قيمة حقوق السحب الخاصة :

كانت تحدد قيمة حقوق السحب الخاصة في البداية بما يساوي 0.888671 غرام من الذهب النقي و هو ما كان يعادل في ذلك الوقت دولار أمريكي ، غير أن حقوق السحب الخاصة أعيد تحديد قيمتها بعد انهيار نظام **بروتن وودز** في ضوء سلة من العملات تتألف من اليورو و الين الياباني و الجنيه الإسترليني و الدولار الأمريكي .

5.5- توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء :

يجوز للصندوق بموجب اتفاقية تأسيسه أن يوزع مخصصات من حقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء بالتناسب مع حصص عضويتها و يتيح هذا التوزيع حصول كل بلد عضو على أصل احتياطي دولي دون تكلفة أو شروط و دون أن يدفع أو يتقاضى عنه فوائد .

6.5- شراء و بيع حقوق السحب الخاصة :

يقوم الصندوق بدور الوسيط بين الأعضاء و الحائزين المعتمدين للتأكد من إمكانية مبادلة حقوق السحب الخاصة بالعملات القابلة للتداول الحر عند حاجة البلدان الأعضاء إلى الشراء لاستخدامها في سداد التزاماتها تجاه الصندوق (الحصة) ، أو عندما ترغب في بيعها لتعديل مكونات احتياطاتها .

ثالثا : دور صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي العالمي و ضمان استقراره

يقوم الصندوق بثلاثة ادوار رئيسية تتمثل في :

1- الإقراض :

يقدم الصندوق قروضا لبلدانه الأعضاء التي تواجه نقص في السيولة الدولية و مشكلات فعلية أو محتملة في ميزان مدفوعاتها لمساعدتها على إعادة بناء احتياطاتها الدولية و تثبيت أسعار عملاتها المحلية ، و الاستمرار في تغطية مدفوعات الاستيراد ، و استعادة الأوضاع المواتية لتحقيق النمو الاقتصادي القوي ، مع إتباع سياسات لمعالجة المشكلات التي أفضت في الأساس إلى الوضع القائم و على عكس بنوك التنمية .

* **الطابع المتغير لقروض الصندوق :** تميزت قروض الصندوق بدرجة عالية من التذبذب عبر مختلف الفترات الزمنية ، فقد حدثت زيادات حادة في قروض الصندوق عقب صدمة النفط في السبعينات و أزمة الدين في الثمانينات.

* **عملية الإقراض في الصندوق :** يقدم صندوق النقد الدولي القروض بطلب من البلدان الأعضاء ، و يتم ذلك في العادة بمقتضى اتفاق قد ينص على سياسات و تدابير محددة يوافق البلد المعني على تنفيذها لحل مشكلة ميزان المدفوعات ، و يتولى البلد العضو بالتشاور مع الصندوق تحديد البرنامج الاقتصادي الذي يرتكز عليه الاتفاق ، ثم يعرض على المجلس التنفيذي ضمن " خطاب نوايا " ، و بعد موافقة المجلس التنفيذي يصرف القرض المطلوب و يكون مقسما في العادة إلى أقساط مرحلية تتوافق مع التقدم في خطوات تنفيذ البرنامج.

* **تسهيلات الصندوق التمويلية :**تخضع جميع التسهيلات لسعر الفائدة السائد في السوق ، بينما يحصل رسم إضافي على القروض الكبيرة، و يتحدد معدل الرسم حسب سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة الذي يراجع أسبوعيا لمراعاة التغيرات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل في أسواق النقد الدولية الكبرى .

و قد استحدث الصندوق على مدار السنوات أدوات أو تسهيلات متنوعة للإقراض تم تصميمها بحيث تلائم خصوصيات بلدانه الأعضاء على اختلاف مواصفاتها :

* **تسهيلات الإقراض الميسرة :** تتوفر للدول منخفضة الدخل ثلاث تسهيلات للإقراض الميسر تهدف إلى مساعدتها على تحقيق مركز اقتصادي كلي مستقر و قابل للاستمرار و الحفاظ عليه بشكل يتسق مع تسجيل أداء قوي و دائم في مجال النمو و الحد من الفقر و تتمثل في :

أ- **التسهيل الائتماني المدد Extented Credit Facility:** يأتي خلفا لتسهيل النمو و الحد من الفقر باعتباره أداة الصندوق الأساسية لتوفير الدعم متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل و التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية على المدى المتوسط ، يقدم بدون فوائد مع فترة سماح 5.5 سنة لأجل استحقاق مدته : 10 سنوات .

ب- **تسهيل الاستعداد الائتماني Standby Credit Facility** : يتيح مساعدات مالية للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية قصيرة الأجل ، و يحل هذا التسهيل محل عنصر الموارد المرتفعة الذي يتضمنه تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية كما يستخدم على أساس وقائي ، و يقدم التمويل في ظل هذا التسهيل بدون فوائد في الوقت الراهن ، مع فترة سماح 4 سنوات أجل استحقاق مدته : 8 سنوات .

جـ – **التسهيل الائتماني السريع Rapid Credit Facility** : يتيح مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات عاجلة ، و يأتي هذا التسهيل في خطوة لتبسيط المساعدات العاجلة التي يقدمها الصندوق ، و يمكن استخدامها بمرونة في مجموعة كبيرة من الظروف و يقدم هذا التسهيل بدون فوائد في الوقت الراهن مع فترة سماح مدتها 5.5 سنة واجل استحقاق نهائي مدته 10 سنوات .

• **تسهيلات الإقراض غير الميسرة** :توجه هذه التسهيلات إلى الدول متوسطة و مرتفعة الدخل ، و من أهمها :

– اتفاقات الاستعداد الائتماني

– خط الائتمان المرن

– خط الائتمان الوقائي

– تسهيل الصندوق المدد

• **مساعدات الطوارئ** : تقدم هذه المساعدات في حالات الطوارئ للبلدان التي تتعرض لكارثة طبيعية أو تكون خارجة من مرحلة صراع.

خصائص و سمات الإقراض في صندوق النقد الدولي : من أهم سمات الإقراض المقدم من طرف الصندوق ما يلي :

– صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة

– قروض الصندوق مشروطة بالسياسات

– قروض الصندوق مؤقتة

– قروض الصندوق تنطوي على ضمانات وقائية تكفل حسن استخدامها .

2- الرقابة الاقتصادية :

صندوق النقد الدولي مكلف بالإشراف على النظام النقدي الدولي و متابعة السياسات الاقتصادية و المالية المطبقة في بلدانه الأعضاء ، يعرف هذا النشاط بالرقابة و التي تتم على المستوى العالمي الكلي و كذلك على مستوى البلدان المنفردة يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار الداخلي و الخارجي ، و يقدم المشورة بشأن ما يلزم من تعديلات في السياسات

* **أنواع الرقابة** : هناك عدة جوانب لعمل الصندوق في مجال الرقابة

أ- **الرقابة القطرية** :هي عملية متابعة مستمرة و منتظمة على اقتصاديات البلدان الأعضاء فيقومون بزيارتها سنويا في العادة لتبادل الرأي مع الحكومات و البنوك المركزية و التركيز على ما إذا كانت هناك مخاطر تهدد الاستقرار الداخلي و الخارجي بما يتطلب تعديلات في السياسات الاقتصادية أو المالية .

ب- **الرقابة متعددة الأطراف** :يعرض الصندوق الاتجاهات الاقتصادية السائدة عالميا و إقليميا ، و أهم الأدوات لدى الصندوق في مجال الرقابة متعددة الأطراف ثلاث مطبوعات يصدرها مرتين سنويا بعنوان أفاق الاقتصاد العالمي و تقرير الاستقرار المالي العالمي و الرصد المالي .

ج- **الرقابة الإقليمية** : بموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقا لاتفاقيات اقليمية ، و يشمل هذا على سبيل المثال ، مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوربي ، كما تشارك ادارة الصندوق و موظفوه في مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة السبعة و مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا و المحيط الهادي .

*** أهمية الرقابة :**

– إعداد تقارير تجريبية لتحاليل الآثار الخارجية التي تترتب على سياسات الاقتصاديات الأشد تأثيرا على النظام المالي .

البدء في عملية تجريبية لإعداد تقارير مخصصة لتحليل التداعيات الخارجية التي تترتب على برنامج تقييم القطاع المالي .

– تحقيق الاستفادة القصوى من مقارنة تجارب البلدان الأعضاء ، عن طريق إعداد تقارير تستخلص الدروس المهمة على مستوى السياسات لكي تنتفع بها البلدان الأعضاء الأخرى التي تواجه قضايا مشابهة.

*** أدوات الصندوق الرقابية :**

من أهم أدواته الرقابية نذكر :

أ – **أنظمة الإنذار المبكر** :هي تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و البيئة و غيرها لبلد ما .

و يستند في استشعار الأزمات و التنبؤ بوقوعها إلى مجموعة من المؤشرات أهمها :

– **وسائل مراقبة السيولة** : و يتم بوضع التقديرات التالية

. احتياجات البلد من التمويل الخارجي

. مختلف مصادر التمويل المضمونة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر و الاقتراض من الأسواق المالية.

– **نبض السوق** : يعتمد التقييم على المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية في البلدان الناشئة بتحديد مخاطر التسديد و تحليل سلوك السوق

– **التطلع إلى المستقبل** : لتسهيل عملية التنبؤ بحدوث يحاول واضعي السياسات الاقتصادية اتخاذ و اعتماد مجموعة من الإجراءات لتفادي وقوعها بمجرد ظهور بوادرها .

ب – **برامج اختبار الإجهاد و اختبارات الضغط :**

تعد من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر و اختبار السلامة المالية و تقدير نقاط الضعف للنظم المالية التي يجريها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك العالمي ، حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة المؤسسات و النظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة و قياس التغير الحاصل في المحفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة.

3– تنمية القدرات :

يسعى الصندوق من خلال مساعداته الفنية إلى دعم جهود البلدان الأعضاء لتنمية مواردها الإنتاجية بما يحقق لها الإدارة الفعالة لسياساتها الاقتصادية و شؤونها المالية ، و في هذا السياق ، يساعد الصندوق البلدان الأعضاء على تعزيز قدراتها في إدارة الموارد البشرية و المؤسسية ، و تصميم ما يلاءم ظروفها من سياسات اقتصادية كلية و مالية و هيكلية ، و لهذا عمل الصندوق على رفع و زيادة حجم المخصصات السنوية للمساعدة الفنية .

إلى جانب المنفعة التي تعود على البلدان المستفيدة ، و عن طريق مساعدتها في تقليص جوانب الضعف و الحد من مكامن الخطر في اقتصاد كل منها ، تساهم المساعدة الفنية في :

* إقامة اقتصاد عالمي أكثر قوة و استقرار .

* تعمل المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق للاقتصاديات الصاعدة و الصناعية في بعض المجالات الرائدة على إكساب مشورته المتعلقة بالسياسات الأكثر تأثيرا و إبقائه على علم بآخر المبتكرات و المخاطر التي تواجه الاقتصاد الدولي .

* زيادة فعالية برامج الرقابة و الإقراض لدى الصندوق .

* بناء القدرات اللازمة في البلدان الأعضاء بغية إرساء عملية فعالة لصنع السياسات.

رابعا : دور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية و الاقتصادية 2008

برز دور الصندوق منذ ظهور بوادر الأزمة ، و يتجلى ذلك من خلال سعي الصندوق لإحداث جملة الإصلاحات الإدارية بإصلاح هياكله و آليات عمله و أدواته التمويلية لتكييفها مع متطلبات السيولة العالمية و دعمه لخطط الإنقاذ المالي التي اعتمدتها الكثير من الدول .

و قد اجتمعت اللجنة التنفيذية للصندوق لدراسة آلية تعزيز الإصلاح الإداري لهذه الهيئة المالية العالمية لتفعيل دورها في ادارة النظام المالي العالمي ، و قد خلص البيان إلى التركية على :

* النظام العادل للحصص
* المستوى العالمي للمشاركة
* فعالية اتخاذ القرار
* التمثيل في الهيئة التنفيذية
* عملية إدارة الصندوق و تحديثها .

و مما سبق يمكن القول أن أهم أجه تدخل الصندوق في حل الأزمات تجلى من خلال :

أ- **إصلاح نظام الإقراض و زيادة حجمه** : فقد أجرى الصندوق إصلاحا شاملا في إطاره المعتمد للإقراض حتى يكون أكثر ملائمة لاحتياجات البلدان الأعضاء و قادرا على تامين احتياطات دولية مستدامة ، حيث جعله أكثر تركيزا على الوقاية من الأزمات و قام بتبسيط الشروط المصاحبة للقروض ، و قد تعهد الصندوق منذ بداية الأزمة بتقديم قروض لبلدانه الأعضاء بقيمة تزيد بكثير على 600 مليار دولار .

ب- **تحديث الشرطية** : لطالما كانت الشروط التي يفرضها الصندوق على أعضائه من اجل الاستفادة من قروضه محل الانتقاد من طرف العديد من الاقتصاديين و السياسيين على المستوى العالمي ، و لذا فقد أجرى الصندوق تعديل هذه الشروط كي تتلاءم أكثر فأكثر مع متطلبات أعضائه ، و في هذا الصدد فان الصندوق يسير نحو الاعتماد على معايير الأهلية بدلا من الاعتماد على الشرطية التقليدية.

ج- **تعزيز الرقابة و تحليلات الصندوق و مشورته بشأن السياسة الاقتصادية** : زاد طلب البلدان الأعضاء على ما يقدمه الصندوق من أعمال الرقابة و المتابعة و التنبؤ و المشورة بشأن السياسة الاقتصادية ، و التي ترتكز على المنظور العالمي الذي يعتمده الصندوق و تسترشد بالخبرة المكتسبة من الأزمات السابقة و يساهم أيضا في الجهود الجارية لاستخلاص الدروس من اجل إصلاح البنيان المالي العالمي .

د- **إصلاح نظام الحكومة في الصندوق** : في سياق العمل على تدعيم شرعية الصندوق ، اتفق الأعضاء على إجراء إصلاحات واسعة النطاق في نظام الحكومة حتى يعبر بدقة عن الأهمية المتزايدة لبلدان الأسواق الصاعدة و تضمن أيضا احتفاظ البلدان النامية الصغيرة بتأثيرها في الصندوق .

* **أبعاد حوكمة صندوق النقد الدولي** : تفسح الحكومة المجال أمام الصندوق لأداء مهامه بفعالية و كفاءة ، و تجعله و أجهزته الرئيسية خاضعا للمساءلة أمام أعضائه : كما يوفر الأصوات الكافية للأطراف المعنية ، و يتألف الإطار المفاهيمي لهذا التقييم من هذه الأبعاد الأربعة :

- **الفعالية** : هي قدرة ترتيبات الحكومة في الصندوق على توفير النتائج ذات الجودة العالية و في الوقت المناسب بالإضافة إلى الاتفاق على الأهداف و الاستراتيجيات و تنفيذها و متابعة نتائجها ، و تقتضي الحوكمة الفعالة الوضوح في تحديد المسؤوليات و تناسق العمل .

- **الكفاءة** : تشير إلى تكاليف نظام الحوكمة في الصندوق سواء كانت مالية أو من حيث الوقت الذي يبذله الخبراء و إدارة الصندوق و أعضاء المجلس التنفيذي ، و يقتضي نظام الحوكمة الكفء :

* تقسيم العمل بين الأجهزة

* تجنب الازدواجية في الجهود

* الالتزام بعمليات صنع السياسات و إجراءات تنفيذها التي لا تتضمن إلا الخطوات و الأطراف الضرورية .

- **المساءلة** :تشير إلى قدرة المساهمين على إخضاع الصندوق و صناع القرار فيه لمجموعة من المعايير ، و قياس مدى استيفائهم لتلك المعايير و تحديد المكافآت أو العقوبات تبعا لذلك .

- **الصوت** : يشير إلى قدرة أعضاء الصندوق على وضع آرائهم موضع الاعتبار في عملية صنع القرار . و قدرة الأطراف المعنية الأخرى التي تتأثر بما يتخذ من قرارات على جعل آرائهم موضع نظر من أجهزة الحوكمة في الصندوق.

• أهمية حوكمة صندوق النقد الدولي :

إن نظام الحوكمة السليم يمكنه المساهمة في تعزيز شرعية الصندوق من خلال ضمان التمثيل الملائم لأعضائهما و تيسير المستوى الملائم من الشفافية الذي يسمح للأطراف المعنية بتمحيص العمليات التي يقوم بها ، كما تفسح المجال أمام الصندوق لأداء مهامه بفعالية و كفاءة و تجعل أجهزته الرئيسية خاضعة للمساءلة أمام أعضائها ، كما يوفر الأصوات الكافية للأطراف المعنية .

• المجالات التي تشملها الحوكمة داخل صندوق النقد الدولي :

- الشفافية و تسهيل الوصول إلى المعلومات و البيانات لجميع الدول الأعضاء.
- توسيع نطاق الصوت و المشاركة .
- مكافحة الفساد داخل الصندوق و في مختلف مناطق العالم .
- إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية .
- إصلاح عملية اختيار قيادة الصندوق و موظفيه .
- تدعيم مساءلة جهاز الإدارة .
- تشجيع المساءلة و الحوكمة الرشيدة في مختلف دول العالم .
- إصلاح عملية منح القروض .

خامسا : تقييم دور صندوق النقد الدولي

كشفت الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية محدودية و ضعف دور صندوق النقد الدولي في ضمان استقرار النظام النقدي العالمي و استشعار المخاطر و التنبؤ بالأزمة بالرغم من اعتماده على مجموعة من البرامج و السياسات .

و يمكن إبراز أهم الانتقادات الموجهة للصندوق و التي ترتبط معظمها بشروط الإقراض و سياسات التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية فيما يلي :

– قسوة الشروط المفروضة على الدول النامية التي خلفت أثارا اجتماعية و اقتصادية و سياسية وخيمة و ارتباط منح التمويل بنتائج تطبيق البرامج المفروضة عليها من طرف الصندوق.

– التدخل في الشؤون الداخلية للدول المقترضة، و ذلك برفضه لسياسات دعم أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية و سياسات الأجور و أسعار الصرف و تشجيع الاستثمارات المحلية و دعمها.

– تضييق الخناق على الدول المقترضة في حالة رفضها لبرامجه، و ذلك بالتدخل في القرارات المتعلقة بالتفاوض حول إعادة جدولة ديونها.

– الحماية التجارية و التدخل في السوق ، و يعتبر الصندوق من أكبر المنادين و الداعين الى تقليص التدخل الحكومي في الأسعار بوصفها تشويها لنظام السوق الحرة .

– ضعف المردود المادي للسياسات المقترحة

– صعوبة التنبؤ بإمكانية نجاح السياسات المقترحة .